

[المجلد: الثالث / العدد: الأول / (أفريل 2019) / الصفحات: 159-170]

**جديد مشروع قانون المالية 2019 مقارنة بـ 2018، وسعر  
البرميل المرجعي الذي يضمن التوازن للميزانية العامة  
الجزائرية**

سلماني عادل\*<sup>(1)</sup>.

✉ adelselmani7@yahoo.fr

<sup>(1)</sup> أستاذ محاضر، جامعة غرداية [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/04/30

تاريخ القبول: 2019/03/15

تاريخ الإرسال: 2019/02/05

**الملخص:** حاولنا في هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهم ما جاء به قانون المالية 2019 مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 مقارنة بالأرقام من خلال الميزانيتين، وكذلك الإجابة حول سؤال السعر المرجعي الأمثل والمناسب لتحقيق التوازن للميزانية العامة لسنة 2019 حسب تقرير وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية. ولإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالنقاط التالية:

- 1- مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة للدولة (حالة الجزائر)؛
  - 2- أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)؛
  - 3- سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة الجزائرية حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية.
- الكلمات المفتاحية:** الميزانية العامة، قانون المالية، بيان السياسة العامة، وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية.

تصنيف «جال»: H61، H72.



✉ adelselmani7@yahoo.fr

\* البريد الإلكتروني للمُرسل:



[Vol. 03\N°: 01\ (04, 2019)\ pp: 159- 170]



## New Finance Bill 2019 Compared To 2018, And The Reference Barrel Price That Ensures Balance For The Algerian Public Budget



Selmani Adel<sup>\*(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> University Of Ghardaia [Algeria]

✉ adelselmani7@yahoo.fr

Received: 05/02/2019

Accepted: 15/03/2019

Published: 30/04/2019

**Abstract:** In this research paper we tried to address the most important provisions of the Finance Law 2019 compared to the Finance Law of 2018 compared to the figures through the budgets, as well as the answer to the question of the reference price optimal and appropriate to achieve balance of the Public l budget for the year 2019, according to the report of the agency Bloomberg News.

To answer this problem we use the following points:

1. Concept, Characteristics, Importance of the State Budget (Algeria Case);
2. The most important provisions of the Finance Act of 2019 compared to 2018 (in figures);
3. The price of reference barrel, which balances the Algerian budget, according to the agency, "Bloomberg News" America..

**Key words:** Public Budget, Finance Law, Policy Statement, Bloomberg News Agency.

«JEL» Classification: H61, H72.

\* Corresponding author:

adelselmani7@yahoo.fr



مقدمة: من البديهي أنه لا وجود لمالية الدولة قبل وجود الدولة ذاتها، وقبل هذا الوجود فقد كانت هناك تجمعات عامة اتخذت شكلا من أشكال التجمع وكان لها ماليتها التي نظمتها كل جماعة بحسب ظروفها الخاصة الخاضعة للأعراف والقواعد المنظمة للجماعة.

يكتسي علم المالية العامة أهمية بارزة في كافة الدول، باعتباره المرآة العاكسة لحالة الدولة الاقتصادية والسياسية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

تطور علم المالية العامة مع التطورات في المفاهيم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مر هذا الدور بعدة مراحل، كانت المرحلة الأولى تسمى "الدولة الحارسة" والمرحلة الثانية "الدولة المتدخلة" والمرحلة الثالثة "الدولة المنتجة".

فبعد أن كان علم المالية العامة قاصرا على دراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة الضرورية، أصبح إلى جانب ذلك أداة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يتناول علم المالية العامة إيرادات ونفقات الدولة من خلال جباية الإيرادات وتوجيهها في صورة إنفاق عام لإشباع الحاجات العامة، ولا شك في أن مقابلة الإيرادات والنفقات العامة في بيان واحد بما يصطلح على تسميته بالميزانية العامة أصبحت تشكل أداة مهمة بيد الدولة للتأثير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

إن الاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الميزانية العامة للدولة والتحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية، ففي بريطانيا عملية الإعداد هي من صلاحيات وزير الخزانة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من صلاحيات مكتب الميزانية التابع لرئيس الجمهورية، أما في فرنسا هي من صلاحيات وزير المالية تحت سلطة الوزير الأول، أما في الجزائر تنص المادة 119 من دستور 1996 "لكل من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقوانين على السواء" وهو ما يعطي الحق لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في إعداد القوانين بما فيها قانون المالية، غير أن المادة 122 من الدستور حددت مجال البرلمان بالمصادقة على الميزانية فقط دون إعدادها، وبمفهوم المخالفة فإن عملية إعداد وتحضير الميزانية تنفرد بها السلطة التنفيذية كونها الأكثر اطلاعا في شؤون الجباية والإنفاق، تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة في هذا الشأن لكن تحت سلطة الوزير الأول.

حولنا التطرق إلى أهم ما جاء به قانون المالية 2019 مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 مقارنة بالأرقام من خلال الميزانيتين؟ وكذلك الإجابة حول سؤال السعر المرجعي الأمثل والمناسب لتحقيق التوازن للميزانية العامة لسنة 2019 حسب تقرير وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالنقاط التالية:

- المحور الأول: مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة للدولة (حالة الجزائر)؛  
المحور الثاني: أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)؛  
المحور الثالث: سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية.

### المحور الأول: مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة

1. مفهوم الميزانية العامة: تعددت التعاريف الخاصة بالميزانية سواء أكان ذلك في الفقه المالي أو التشريعات الوضعية، وسنعرض بعض التعريفات على النحو التالي:  
يستخدم اصطلاحا الموازنة العامة والميزانية العامة بشكل مترادف، ويؤيدان نفس المعنى في كتب ومؤلفات المالية العامة<sup>1</sup>

- الميزانية العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة.
- نلاحظ أن التعريف السابق يعتبر من التعاريف التقليدية لأنه لم يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بينما التعاريف الآتية تعتبر من التعاريف الحديثة لأنها تتماشى مع دور الدولة الحديثة المتدخلة
- الميزانية العامة تمثل بيانا معتمدا يتضمن تقديرات لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة بقصد تحقيق أهداف معينة<sup>2</sup>
- الميزانية العامة للدولة هي وثيقة تعدها الحكومة توضح فيها تصوراتها لأنشطتها وبرامجها ومشروعاتها التي تعتمد القيام بها خلال فترة زمنية مقبلة، عادة تكون سنة يطلق عليها السنة المالية، وتكلفتها هذه الأنشطة والبرامج والمشروعات ويمثل إجمالي توقعات الحكومة حول التكلفة المالية لهذه الأنشطة المختلفة الإنفاق العام المتوقع خلال العام المقبل، وتوقعات الحكومة لما سوف تحصله من موارد عامة من مختلف المصادر خلال السنة المالية القادمة، والذي يطلق عليه الإيرادات العامة.
- بينما تعرفها بعض التشريعات القانونية على النحو التالي:<sup>3</sup>
  - أ. القانون الفرنسي: الموازنة هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقرها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية.
  - ب. القانون البلجيكي: يعرفها على أساس أنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.
  - ج. القانون الجزائري: يعتبر القانون رقم 84-17 الجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة محددة سنويا بموجب قانون المالية الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>4</sup>

يعرفها المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية على أنها "الوثيقة التي تقدر وترخص للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"<sup>5</sup> وتأسيسا على ما سبق يمكننا تعريف الميزانية العامة بأنها "وثيقة تضم توقعات للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة عادة تكون سنة، وتكون بإجازة من قبل السلطة التشريعية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية"

2. **خصائص الميزانية العامة:** بناءً على مختلف المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة التي ذكرناها سابقا، يمكن توضيح الخصائص التالية للميزانية العامة:<sup>6</sup>

د. **الصفة التقديرية للميزانية العامة:** الميزانية العامة تعد للمستقبل لسنة مقبلة، وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل بالضبط خلال المدة المذكورة، ولكن قد يكون من الممكن تحديد قسم من النفقات بصورة تقريبية، كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين، وأقساط الدين العام، لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم والأشغال وغيرها من النفقات، لا يمكن أن تحدد سلفا، لأنها تقوم على افتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الميزانية.

هـ. **الإذن بالميزانية (الإجازة من قبل السلطة التشريعية):** فالميزانية لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وتعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الميزانية العامة التي تميزها عن الميزانية الخاصة، والإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تحضر الميزانية وتنفيذها ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات المذكورة في الميزانية.

و. **الميزانية العامة محددة المدة (سنواتية الميزانية):** وهو ما نعرفه عموما باسم سنوية الميزانية لأنها توضع عادة لمدة سنة، والباحثون في المالية العامة متفقون على أن هذا التدبير هو تدبير سليم وموفق، فلو وضعت الميزانية لأكثر من سنة لكان من العسير التنبؤ، ولو أن الميزانية وضعت لأقل من سنة لكانت الإيرادات تختلف في كل ميزانية.

ز. **الميزانية العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع:** تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أنه يمكن أن تكون هناك انحرافات، فتعصف بالبرنامج المسطر للميزانية العامة بغية إرضاء طبقة معينة دون أخرى، أو قطاع دون الآخر أو يصبح برنامجا دعائيا يعده الحزب الحاكم، ليخوض فيه إحدى المعارك الانتخابية، ولكن حتى لا تتحول الميزانية العامة إلى هذه الاتجاهات، فلا بد من تحديد واضح للأهداف التي يعد البرنامج من أجلها، لأن الميزانية العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها خاصة بعد انتقال دور الدولة إلى

التدخل والتوجيه في الشؤون الاقتصادية، وانتشار التخطيط واستخدام الوسائل المالية، اتضح مدى الصلة الوطيدة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها للتأثير على الحياة الاقتصادية، وبرزت أهمية الكميات (المتغيرات) المالية للإيرادات والنفقات وما تتميز به من مرونة في الاستخدام لتحقيق أهداف المجتمع

3. أهمية الميزانية العامة: للميزانية العامة للدولة دورا هاما سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية<sup>7</sup>:

- الأهمية السياسية للميزانية العامة: تحتل الميزانية العامة من الناحية السياسية أهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك أن إرغام السلطة التنفيذية في كل عام اللجوء إلى البرلمان ليعتمدها نواب الشعب تمهيدا لصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة، يعنى ذلك إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس، وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع قانون المالية، التي تتقدم به السلطة التنفيذية وما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن الثروات والاضطرابات والتغيرات التي تتناول الدساتير موضوعا لها تعود معظم أسباب حدوثها إلى سوء واضطراب الأحوال المالية وما يترتب على ذلك من زيادة مطالبة المواطنين بتوسيع مدى سلطتها فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية في الدولة.
- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة: تمثل الميزانية العامة أداة مرنة بيد الحكومة تستعملها لتحقيق أغراضها التي من أهمها الأهداف الاقتصادية المتمثلة بمعالجة التضخم والانكماش وتوازن ميزان المدفوعات وتوجيه سياسة الاستثمار والادخار والاستهلاك بما يكفل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فهي أداة تستطيع الدولة من خلالها معرفة وضعها المالي، لأن الميزانية العامة تمثل بيانا مفصلا لتقدير إيرادات ونفقات الدولة وكيفية استعمالها لتسيير مرافقها العامة وأداء التزاماتها المختلفة، وبعبارة أخرى فهي الوثيقة المالية التي توضح الوضع المالي والاقتصادي للدولة فهي لم تعد مجرد توقع وسماع للنفقات والإيرادات العامة، إنما أصبحت مرآة عاكسة لاتجاهات مالية الدولة وحركتها وفقا لبرنامج السلطة التنفيذية.
- الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة: الميزانية العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجيهها، ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل التي تنفذها الحكومة بواسطتها، فالميزانية وجه اجتماعي وهي كالمصفاة التي يمكن أن تسهم في إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها في تحقيق ذلك.

## المحور الثاني: أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)

يعتمد مشروع قانون المالية ل سنة 2019 على إطار حذر للاقتصاد الكلي، ويقترح نفقات ميزانية بانخفاض طفيف مقارنة مع السنة السابقة مع الإبقاء على السياسة الاجتماعية للدولة، ويعتمد المشروع على سعر مرجعي لبرميل النفط بـ 50 دولار، ومعدل نمو 2.6 %، ومعدل تضخم 4.5 %، وعلى صعيد الميزانية يتوقع مشروع القانون إيرادات بـ 6.508 مليار دج، بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2018 منها 2.714 مليار دج جباية بترولية.

أما نفقات الميزانية المتوقعة فتقدر بـ 8.557 مليار دج، بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018، وتقدر ميزانية التسيير بـ 4.954 مليار دج، بارتفاع بسيط يرجع للوضعية الأمنية على الحدود وإلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية.

وقد خصص علاف مالي للتحويلات الاجتماعية خلال سنة 2019 بـ 1.763 مليار دج، مقابل 1.670 مليار دج سنة 2018 أي ما يعادل 21% من مجموع ميزانية الدولة، ويسجل رصيد الخزينة المتوقع لسنة 2019 عجزا يقارب 2.200 مليار دج.<sup>8</sup>

ويتضمن قانون المالية 2019 مبلغ قدره 4.954.47 مليار دج، لتغطية نفقات التسيير مقابل 4.584.46 مليار دج لسنة 2018.

وفيما يلي توزيع هذه الميزانية (نفقات التسيير) حسب القطاعات لسنة 2019 مقارنة مع 2018:

## الجدول رقم (01): توزيع الميزانية (نفقات التسيير) حسب القطاعات لسنة 2019 مقارنة مع 2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

| البيان                     | 2019  | 2018    |
|----------------------------|-------|---------|
| رئاسة الجمهورية            | 8.22  | 7.86    |
| مصالح الوزير الأول         | 4.49  | 4.45    |
| الدفاع الوطني              | 1.230 | 1.118.3 |
| الداخلية والجماعات المحلية | 418.4 | 425.57  |
| الشؤون الخارجية            | 38.06 | 35.21   |
| العدالة                    | 75.86 | 74.54   |
| المالية                    | 86.98 | 86.82   |
| الطاقة                     | 50.8  | 50.8    |
| الصناعة والمناجم           | 4.72  | 4.61    |

|          |          |                              |
|----------|----------|------------------------------|
| 211.81   | 235.29   | الفلاحة والتنمية الريفية     |
| 225.17   | 224.96   | المجاهدين                    |
| 25.24    | 25.28    | الشؤون الدينية والأوقاف      |
| 19.98    | 18.38    | التجارة                      |
| 14.01    | 14.14    | الموارد المائية              |
| 2.13     | 2.13     | البيئة والطاقات المتجددة     |
| 25.28    | 49.96    | الأشغال العمومية والنقل      |
| 16.62    | 16.28    | السكن والعمران والمدينة      |
| 709.55   | 709.55   | التربية الوطنية              |
| 313.33   | 317.33   | التعليم العالي والبحث العلمي |
| 46.84    | 46.84    | التكوين والتعليم المهنيين    |
| 154.01   | 153.7    | العمل والشغل والضمان إج      |
| 3.15     | 3.2      | السياحة والصناعات التقليدية  |
| 15.27    | 15.28    | الثقافة                      |
| 67.38    | 67.38    | التضامن الاجتماعي            |
| 0.23     | 0.23     | العلاقات مع البرلمان         |
| 392.16   | 398.97   | الصحة والسكان                |
| 35.23    | 35.46    | الشباب والرياضة              |
| 20.7     | 21       | الاتصال                      |
| 2.34     | 2.31     | البريد وتكنولوجيا الاعلام    |
| 4.109.48 | 4.276.3  | المجموع الفرعي               |
| 474.98   | 678.18   | التكاليف المشتركة            |
| 4.584.46 | 4.954.47 | المجموع                      |

المصدر: من إعداد الباحث حسب مشروع قانون المالية لـ2019

ويرتقب مشروع قانون المالية لـ 2019 تحصيل إيرادات بقيمة 6.507.9 مليار دج، تتشكل من 3.793.43 مليار دج من الإيرادات العادية و2.714.47 مليار دج من الجباية النفطية.

أما في الجانب التشريعي يقترح مشروع قانون المالية لـ 2019 إجراءات تهدف لتحسين تسيير المالية العمومية وتعزيز محاربة التهرب الضريبي وتشجيع القطاع الصناعي:<sup>9</sup>

- في إطار محاربة التهرب الضريبي للمؤسسات أدرج مشروع قانون المالية جهازا ضد الإفراط من شأنه أن يحد من خصم بعض الأعباء، (مالية أو غيرها) التي تقدمها المؤسسات الخاضعة للضريبة، ويتعلق الأمر بالحد من تكاليف المساعدة التقنية والمالية وكذا الحد من خصم الفوائد المالية المدفوعة للمؤسسات أو بين المؤسسات ذات الصلة.
- ومن التدابير الرئيسية الواردة في ذات المشروع نجد تشجيع الإنتاج المحلي للمدخلات في صناعة الطاقة المتجددة بهدف تشجيع الإدماج الوطني، ويراجع هذا الإجراء معدلات الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة بهدف السيطرة على استيراد المكونات الوسطية والمنتوج النهائي المولد الكهروضوئي.
- وفيما يخص التنمية المحلية يقرر مشروع قانون المالية لـ 2019 تعزيز نظام التضامن ما بين الجماعات المحلية للحد من اللامساواة بين الجماعات المحلية وبالتالي ضمان التوازن الميزانياتي للجماعات المحلية المحرومة، وسيسمح تحقيق هذا التضامن المالي بين البلديات التي لديها فائض في الإيرادات مقارنة باحتياجاتها وذلك بمنح إعانات لفائدة الجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية.
- وفيما يتعلق بقطاع الصناعة يقترح مشروع القانون مطالبة المؤسسات المنتجة للسلع بالكشف عن البيانات المتعلقة بالإنتاج المادي والمدخلات المستعملة مع إعداد تقرير سداسي عن نشاطاتها توجه إلى المديريات الولائية المكلفة بالصناعة، وحسب معدوا مشروع القانون فإن هذا الاقتراح يندرج ضمن الجهود التي تبذلها وزارة الصناعة والمناجم الرامية إلى إرساء قاعدة بيانات موثوقة حول إنتاج القطاع الصناعي الوطني مع العلم أنه لا يوجد في الوقت الحالي أي قاعدة بيانات موثوقة مما يعيق وضع استراتيجية صناعية للدولة.
- وفيما يتعلق بالسكن يقدم مشروع القانون إجراءات الأول يخول للخزينة التكفل بنسبة 100% للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية في إطار انجاز الشطر الخامس من 90 ألف سكن من برنامج عدل، أما بالنسبة للإجراء الثاني فهو يتعلق بالسكن الإيجاري الترقوي والذي يستفيد بموجب قانون المالية لـ 2019 من دعم الدولة لاسيما الامتيازات المتعلقة بمنح الأراضي والإعانات في إطار القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين العقاريين المكلفين بتنفيذ برامج السكن.
- كما ينص مشروع القانون على إعفاء مؤسسات النقل الجوي للمسافرين والبضائع وكذلك الفروع التابعة لها والتي تمارس أنشطة تتعلق بالنقل الجوي من الرسوم والضرائب المستحقة الدفع عند شراء وإصلاح خارج الوطن للمحركات والمعدات وقطع الغيار والمعدات الأرضية اللازمة لهذه الطائرات أثناء التشغيل، ومن شأن هذا الإعفاء تكييف النظام الجمركي المطبق على المؤسسات الوطنية مع النظام الذي اعتمدته البلدان المجاورة وهذا لتطوير القدرات التنافسية لشركات الطيران الوطنية.
- من جهة أخرى يسمح مشروع قانون المالية لسنة 2019 لصندوق الاستثمار الوطني بمنح قروض طويلة الأجل تصل 40 سنة بمعدل مدعم وهذا من أجل تعزيز قدرات الصندوق لدفع معاشات، مع العلم أن السلطات العمومية اتخذت عدة تدابير بهدف تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل وكذا تحسين التغطية المالية للنظام الوطني للمعاشات.

المحور الثالث: سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية أكد تقرير دولي متخصص نشرته وكالة "بلومبرغ"<sup>10</sup>، أن الجزائر بحاجة إلى برميل نفط لا يقل عن 105 دولار، لضمان التوازن في الميزانية العامة للدولة لسنة 2019، موضحا أن حصة الجزائر من الإنتاج النفطي داخل منظمة "أوبك" لا تتعدى 3.5%.

سجل التقرير أن سوق النفط العالمي أصبح يعاني من التخمّة نتيجة الفوائض الموجودة، وهو ما اعترف به وزير النفط السعودي في أعقاب الاتفاق الذي تضمن تخفيضا للإنتاج من قبل "أوبك" والدول الشريكة، لاسيما روسيا، بواقع 1.2 مليون برميل يوميا، وتتحه دول "أوبك" لإقناع أطراف جديدة بالعمل على خفض إنتاجها لضمان استقرار في سوق النفط، حيث يبقى عدد من الدول المنتجة الصغيرة من بين أكبر الدول المتضررة لحاجتها لبرميل النفط مرتفع نسبيا، ومن بين هذه الدول الجزائر، التي أفاد التقرير الدولي المتخصص بحاجتها إلى برميل النفط بـ 105.70 دولار للبرميل، مشيرا إلى أن الجزائر رهينة بشكل كبير لإيرادات النفط والغاز لتحصيل إيرادات هامة.

واعتبر التقرير أن الجزائر ساهمت بشكل وفير في التوصل إلى اتفاق خفض الإنتاج في 2016، وأن الإنتاج الجزائري من النفط لا يتعدى 1.05 مليون برميل يوميا، ومع ذلك تلعب دورا مهما داخل "أوبك"، كما تعتبر الجزائر في الظرف الحالي أن متوسط سعر يتراوح ما بين 70-80 دولار للبرميل لا يضر المستهلكين.

كما أفاد التقرير نفسه تسجيل ارتفاع محسوس لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، وهو ما من شأنه أن يقوض القرارات المتخذة، حيث يرتقب أن يرتفع الإنتاج الأمريكي بمعدل 1.18 مليون برميل يوميا في 2019 حسب ما كشفت عنه هيئة إدارة الإعلام للطاقة الأمريكية، ما يعني تقريبا ما اتفق على تخفيضه من قبل دول "أوبك" والبلدان الشريكة.

وفي السياق نفسه، عدد التقرير حاجة الدول لمتوسط سع نفط يضمن توازنا نسبيا لموازناتهم، حيث يصل المتوسط بالنسبة لأنغولا 78 دولار و68.10 دولار لإيران و54 دولار للعراق، مقابل 132.80 دولار لليبيا و124 دولار لفنزويلا و40 دولار لروسيا و80.90 دولار للعربية السعودية، و47 دولار لقطر.<sup>11</sup>

**الخاتمة:** عرفت المالية العامة في الجزائر تقدما ملحوظا من حيث التأطير القانوني لمختلف جوانبها بعدما عاشت فراغا قانونيا كبيرا، ولكن رغم هذه التطورات القانونية لازال النظام المالي الجزائري يعرف حدودا من جانبين على الخصوص:

- مواصلة اعتماد الميزانية العامة بالأساس على الجباية البترولية.
- نقض الشفافية في التسيير المالي.

يعتمد تمويل نفقات الدولة بالأساس على الجباية البترولية بنسبة تتراوح بين 51% و64%، الأمر الذي يطرح بحدة وبصفة مستعجلة ضرورة وكيفية تعويض هذا المورد تحسبا لانخفاضه أو زواله مستقبلا. لا شك أن هناك جهودا حكومية منذ التسعينيات القرن الماضي من أجل تشجيع الاستثمار الداخلي وزيادة حجم الإنتاج الوطني مستعملة التحفيزات الجبائية والإعانات المالية مع تبسيط الإجراءات والشروط لفتح المشاريع الاقتصادية، لكن بقيت هذه الجهود محدودة الفعالية ولم تظهر بعد انعكاساتها بعد على مشروع قانون المالية لسنة 2019.

ويتمثل العائق الثاني الذي تعاني منه المالية العامة في نقص الشفافية عند تسييرها، تحديد مضمون الميزانية كما ورد النص عليه في القانون المتعلق بقوانين المالية، بحيث لا تضم الميزانية العامة للدولة إلا العمليات المالية النهائية من موارد ونفقات، وبذلك تقصى منها الموارد المؤقتة مثل القروض، والنفقات المؤقتة مثل القروض والسلفات التي تمنحها الدولة للغير، والتي تفتح لها حسابات خاصة على مستوى الخزينة العمومية، ولا تخرج عن الميزانية العامة العمليات المؤقتة فحسب، بل يشمل هذا الإقصاء حتى بعض العمليات التي تكتسي الطابع النهائي، وهكذا أصبحت تسحب شيئا فشيئا من الميزانية العامة عمليات نهائية بطبيعتها لتدرج في حسابات خاصة للخزينة، وأهم هذه الموارد الرسوم شبه الجبائية والرسوم البيئية، ورسم السكن....

والجدير بالملاحظة أن عدد هذه الحسابات في تزايد سريع وتشمل كافة نشاطات الدولة بالإضافة إلى أنها لا تخضع للبرلمان سواء من حيث ترخيص المعلومات المرتبطة بها أو مراقبة كيفية استخدامها، إنها تمول بواسطة موارد خاصة أو تخصيصات من الميزانية العامة أو الاثنين معا.

وبهذا الشكل يضعف ويتلاشى الغرض الأساسي من وجود الميزانية العامة للدولة، أي تمكين البرلمان من المصادقة على وثيقة واحدة تضم جميع موارد الدولة ونفقاتها مهما كان نوعها أو طبيعتها من أجل تسيير الرقابة السياسية وتجسيد الديمقراطية.

لا بد أن لا ننسى أن الغرض الأساسي من وجود البرلمان يعود تاريخيا لضرورة إيجاد هيئة شعبية منتخبة تتمتع بسلطة منح الترخيص للحاكم لقبض الموارد وصرف النفقات من خلال المصادقة على الميزانية العامة للدولة.

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> محمد ساحل، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، طبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 226.
- <sup>2</sup> سعد اللحياني، الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، ص1، العنوان الإلكتروني: [www.kantakji.com/fiqh/files/economie](http://www.kantakji.com/fiqh/files/economie) /498.
- <sup>3</sup> بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2002، ص 2.
- <sup>4</sup> القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية ص 40.
- <sup>5</sup> قانون رقم 90-21 مؤرخ في 18 أوت 1990 يتعلق بالحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990، ص21.
- <sup>6</sup> محمد ساحل، المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 224-226.
- <sup>7</sup> نفس المرجع، ص 232.
- <sup>8</sup> مقال منشور في الجريدة الإلكترونية للعدد 2018/10/27، الجزائر الآن، أهم ما جاء في مشروع قانون المالية 2019، site web [www.Algerie-in.com/](http://www.Algerie-in.com/) a 12h35 visite le 13/12/2018.
- <sup>9</sup> نفس المرجع السابق.
- <sup>10</sup> **Blomberg news** وكالة أنباء دولية تأسست في 1990، يقع مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في البداية تحت اسم بلومبرغ بيزنس لتقديم التقارير المتعلقة بالأخبار المالية، أسسها كل من مايكل بلومبرغ رجل الأعمال الأمريكي والصحفي الأمريكي ماتيوي وينكر.
- <sup>11</sup> ح ص، تقرير دولي متخصص يؤكد، مقال منشور بجريدة الخبر اليومي، صفحة الاقتصاد، العدد 9077، ص 11.